

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤

بإضافة مادة جديدة إلى أحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بالأئحة التنفيذية لنظام الموظفين
بالمهنة العامة لشئون السكك الحديدية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من شبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون
السكك الحديدية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين
بالمهنة العامة لشئون السكك الحديدية ولأئحة التنفيذية الصادر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ؛

على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن زيادة راتب
الحرمان المقرر للصيدلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل
عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرهما ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير راتب
إضافي للقائمين بأعمال الاختزال .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ بشأن منح بدل طبيعة
عمل الخريجي المعهد الصحي ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بجلسته
المنعقدة بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مادة جديدة برقم ٤٧ مكررا بالنص الآتي :

” مادة ٤٧ مكررا - يمنح موظفو الهيئة البدلات والرواتب الاضائية
المنصوص عليها في قرارات رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ ،
رقم ٢٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ ، رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ المشار إليها طبقا للشروط
وبالقنات الواردة بها .

ويمنح موظفو الهيئة الممرضون لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمال
وظائفهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك بالقنات الآتية :

٦٠ جنيا سنويا للأطباء والكيميائيين والمهندسين الشاغلين لوظائف
بالكادر الفني العالي .

٢٤ جنيا سنويا للموظفين الشاغلين للرتبة الرابعة فما فوقها بالكادر
الفني العالي أو بالكادر الإداري من غير الطوائف السابقة .

٢٤ جنيا سنويا للموظفين الشاغلين للرتبة الثالثة فما فوقها بالكادر الفني
المتوسط أو بالكادر الكايميائي الذين لا تقل ماهياتهم عن ١٥ جنيا .

١٨ جنيا سنويا للموظفين الشاغلين للرتبة الثالثة بالكادر الفني المتوسط
أو بالكادر الكايميائي الذين تقل ماهياتهم عن ١٥ جنيا في الشهر .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩ بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وفي المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موازنة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - توزع حصيلة المبالغ والأشياء المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم بها والمنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه وفي المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على الوجه الآتي :

(١) في حالة وجود إرشاد :

٦٠٪ لحساب تحت الأمر

٣٠٪ على الأكثر للإرشاد ، وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

١٠٪ على الأكثر للضابطين والمشاركين في كشف الجريمة أو استيفاء الإجراءات المتصلة بها وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

(٢) في حالة عدم وجود إرشاد :

يضاف نصيب الإرشاد إلى حساب تحت الأمر .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الاقتصاد تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

١٢ جنيا سنويا للوظفين الشاغرين لإحدى المرتبتين الرابعة والخامسة بالكادر الفني المتوسط أو بالكادر الكابى .

١٢ جنيا سنويا للعمل .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٣ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٦٤

بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وفي المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب

رئيس الجمهورية

مد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السيامى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛